موقف الروم الارثوذكس في لبنان من بعض الاحلاف الغربية والقضايا العربية ١٩٥٥ – ١٩٥٧

م . م عمار كاظم مطر حافظ الوحيلي
Amar.Kadim1105b@ircoedu.uobaghdad.edu.iq
أ . د . علي محمد كريم المشهداني
جامعة بغداد / كلية التربية / ابن رشد للعلوم الانسانية / قسم التاريخ

موقف الروم الارثوذكس في لبنان من بعض الاحلاف الغربية والقضايا العربية ١٩٥٥ – ١٩٥٧

م . م عمار كاظم مطر حافظ الوحيلي
أ . د . علي محمد كريم المشهداني

الملخص :

ان السياسية الخارجية للدول هي المرتكز الاساس والمهم في بيان توجه أي دولة تجاه الدول الكبرى ومشاريعها واحلافها ، سواء أكان القبول أو الرفض ، فإن لبنان من الدول التي تكون في غاية الاهمية لمثل تلك المشاريع والاحلاف العسكرية ، وذلك لما للبنان من موقع جغرافي استراتيجي ، فضلاً عن التنوع الطائفي والمذهبي ، إذ ان هذا الموضوع يوضح بيان الموقف الرسمي للبنان والاجتماعي ، ومنهم طائفة الروم الارثوذكس ، التي كان لها موقف صريح وواضح من الاحلاف الغربية العسكرية والمشاريع الدولية ، وكذلك موقفهم الثابت تجاه القضايا العربية المصيرية في الحفاظ على سيادة واستقلال بلدانهم .

كلمات مفتاحية : حلف بغداد ، تأميم قناة السويس ، العدوان الثلاثي على مصر ، مشروع ايزنهاور .

The Greek Orthodox position on some Western alliances and Arab issues 1955-1957

M . M. Ammar Kadim Matar Hafez Al-Wahili
A. Dr . Ali Muhammad Karim Al-Mashhadani
University of Baghdad / College of Education / Ibn Rushd for Human Sciences / Department of History

Abstract

The foreign policy of countries is the main and important basis in clarifying any country’s orientation towards the major countries and their projects and alliances, whether acceptance or rejection. Lebanon is one of the countries that is extremely important for such military projects and alliances, due to Lebanon’s strategic location, as well as its diversity. Sectarian and sectarian, as this issue explains the official position of Lebanon and the social community, including the Greek Orthodox sect, which had a frank and clear position on Western

military alliances and international projects, as well as their firm position on the crucial Arab issues in preserving the sovereignty and independence of their countries.
Keywords: Baghdad Pact, nationalization of the Suez Canal, tripartite aggression against Egypt, Eisenhower project.

اولاً : موقفهم من حلف بغداد

أخذت الدول الغربية بعد الحرب العالمية الثانية ، بالعمل المتواصل لتطويق النفوذ السوفيتي في منطقة الشرق الاوسط ، وذلك من خلال تبنيها مشاريع عدة ، كان من بينها حلف بغداد(١). بعد ان ادركت فشل ما اسمته مشاريع الدفاع الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط ، مما جعلها تعيد المحاولة بمخطط جديد تجذب الدول العربية للاشتراك معها(٢). فقد كان الميثاق الثنائي الذي عقد بتاريخ ٢ نيسان ١٩٥٤ بين كل من تركيا وباكستان اول خطوة تمهيديه للدول العربية لإتمام حلف بغداد اختراق الدول منطقة الشرق الاوسط(٣). فقد كان محتوى الميثاق الثنائي ينص على عملية التعاون بين البلدين في عدة مجالات منها السياسة ، والفنية ، الاقتصادية ، الثقافية ، الدفاع المشترك ، انتاج السلاح ، فضلاً عن ذلك لا يسمح لأي بلد التدخل بالشؤون الداخلية للبلد الاخر ، كما نص محتوى الميثاق إمكانية اي بلد دعوة البلدان الاخرى الى الميثاق الثنائي(٤).

ساندت كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا التحالف الثنائي ، كما قامت هذه الدول بتشجيع العراق للانضمام الى الحلف ، مما دفع عدد من الطلاب القوميون في الجامعة الامريكية في ٢٧ اذار ١٩٥٤ بإصدار بيان شديد اللهجة نددوا فيه سياسة الحكم العراقي لأعتزامه الدخول في هذا الحلف لأنه سيجعل العراق شعباً وحكومة مكبلاً في اطار حلف عسكري يدعمه الغرب ويكون فـي مصلحه الدولالاستعمارية(٥).

كما عملت في الوقت آنف الذكر جمعية العروة الوثقى بالجامعة الامريكية بالاشتراك مع الهيئات الطلابية في بيروت من اجل تنظيم تظاهرة سلمية احتجاجاً لإنظمام العراق الى الحلف الثنائي التركي – الباكستاني ، مقابل ذلك اصدرت الحكومة اللبنانية قرارً ينص على منع التظاهر ، إذ رفض وزير الداخلية اللبنانية اعطاء رخصة للمتظاهرين معللاً ذلك بأن

السفير العراقي اعلن ان بلاده لم تنظم للحلف الثنائي وان هذا الخبر بمثابة اشاعة[٦]. الا ان المتظاهرين وعلى راسهم منظمو التظاهر اصروا على بقائهم في التظاهر ، مما عجل في حال التصادم بين الشرطة اللبنانية والمتظاهرين ، اسفر عنها عدد من الجرحى وقتيل واحد وهو حسان ابو اسماعيل ، فقد استخدمت قوات الشرطة اسلحتها من اجل قمع التظاهر[٧].

انتقد ممثلو الروم الارثوذكس اجراءات الحكومة في قمع الطلاب ودافعوا عن حقهم بالتظاهر والتعبير عن مقاومتهم للمشاريع الغربية معللين بأن المادة (١٣) من الدستور اللبناني تنص على حق التظاهر ، ثم تداخل (غسان تويني) منتقد وزير الداخلية على ما القاه في مجلس النواب بأن الحكومة لا يمكنها ان تسلم الشارع لأي احد ، إذ انتفض (التويني) قائلاً " **هل يكون الشارع ملك وزير الداخلية وملك الحكومة وهذا الذي كان يحدث في الشارع من الذي كان سببه ومن كان مسؤول عنه ثم متى تحرص الحكومة ومتى لا تحرص على المحافظة على الشارع او على النظام في الشارع** "[٨]. كما بين لوزير الداخلية لماذا لا يطبق منع التظاهر على الجميع معللاً بأن قبل هذه الاحداث تم عدة تظاهرات منها قام بها الطلاب فلم نرى الحكومة اصدرت قرار منع التظاهر ، ولم تقع اي صدامات ولا جرحى ولا قتلى ، فقد حَمل (التويني) الحكومة مسؤولية احداث ٢٧ اذار ١٩٥٤ وما وقع فيها من امور فضيعة ، إذ اثبت لمجلس النواب والحكومة بأنه جمع معلومات عن احداث التظاهرة من مصادر مهمة وعديدة ومنها جامعية رسمية التي لا تقبل الشك فضلاً عن ذلك انها تظهر الحقائق ومن هذه المصادر استقاها من اوساط الطلاب على اختلاف ارائهم في التظاهرة اي من الطلاب المحايدين والمتظاهرين ومن ضدهم ومن قلب الاحداث ، إذ عرضت صورة فوتوغرافية للشرطة حيث يصوبون اسلحتهم تجاه الطلاب المتظاهرين ، ثم تقدم (التويني) الى مجلس النواب باقتراح ينص على تشكيل لجنة برلمانية تحقيقية في الاحداث لكي يصل الجميع الى الحقيقة وتحديد المسؤول عن هذه الاحداث ، وان تكون للجنة البرلمانية ذات صلاحيات واسعة حسب المادة (٤) من النظام الداخلي للمجلس التي تنص على " **يمكن المجلس ان يولي لجان التحقيق البرلمانية لسلطات هيئات التحقيق البرلمانية شرط ان توافق على هذا القرار الاكثرية المطلقة من مجموع اعضاء المجلس**"[٩].

وافق مجلس النواب والحكومة على تشكيل لجنة برلمانية تحقيقية للوقوف على حقيقة الاحداث ومن هو المسؤول ، فقد كان النائب الارثوذكسي (غسان تويني) معاون رئيس اللجنة وعضواً بارزاً فيها ، إذ قدم بتاريخ ١٤ تموز ١٩٥٤ تقريراً مطولاً الى مجلس النواب حمل فيه المسؤولية الكبيرة تقع على عاتق الحكومة معيباً على الحكومة لاستنادها بحجتها على قانون عثماني صادر في عام ١٨٥٦ الذي ينص على منع التظاهر برخصة او بدون رخصة في الساحات العامة ، مشيراً الحكومة ان لبنان يستند على الحريات فيه ، واعرب للحكومة هل ان هذا القانون يمثل ادارة الشعب ويحفظ معالجة حرياته ، ثم يبين ان لديه ادله و مصادر وبراهن عديدة وكبير تدين الحكومة بأراقة الدماء ليس هذا فحسب بل حملها اذلال السلطة ورجال الامن و اجبارهم واجبارهم على اطلاق الرصاص على المتظاهرين ، اذ علل ان هذا الامر افقد رجال الامن هيبتهم ، فضلاً عن ذلك جعل جيلاً من الشباب يتزعزع احترامهم بالدولة وثقتهم بجهازها[١٠] . ثم اشار للحكومة منتقدا تناقضها في ادارة الدولة ، بأنها منع الطلاب من التظاهر في احداث ٢٧ اذار ، استناداً للقانون انف الذكر ومن جانب اخر تسمح للطلاب انفسهم قبل ذلك التاريخ في الشوارع والساحات العامة وكانت مرخصة من قبل الحكومة ويعمل رجال الامن على حمايتهم ، فضلاً عن ذلك شهد المجتمع مظاهر يقوم بها عضواً من اعضاء هذه الحكومة وكان يطلق الرصاص فيها بنفسه ، مقابل كل تلك التظاهرات لم تقدم الحكومة على تطبيق القانون الذي استندت عليه في منع تظاهر الطلاب[١١].

كما انتقد (تويني) الحكومة بشدة على تذرعها بما وصفتهم بعناصر الشغب مندسين في التظاهر وتخوفها منهم مشيراً للحكومة اذا كان هناك عناصر شغب لماذا تسمح لهم بمجال واسع يصل الى حد تخوف السلطة منهم ولماذا لم تملك الحكومة الجرأة لكي تسمى عناصر الشغب بأسمائهم كما يقال عنهم هم من الحزب الشيوعي ، فقد علل (تويني) أن اساليب الحكومة أفظع من اساليب عناصر الشغب جميعاً ، إذ قال " **فمثل هذه الوسائل ، ومثل هذه الاساليب ، مثل هذا الحكم ومثل هذا النظام الاقتصادي ومثل هذا الظلم يقوي الشيوعية ، بل يساعد على عناصر الشغب الحقيقية ، ولو ترك لمن تسميهم الحكومة عناصر الشغب أن يفعلوا ما يشاؤون ، لما وفقوا الى احداث ضرر أبلغ من الضرر الذي**

تحدثه الحكومة ، وقد أتت الحكومة في حوادث ٢٧ اذار بعمل لم يكن في وسع عناصر شغب الارض كلها ان تأتي بمثله " ، ثم اعلن (تويني) حجبه الثقة للحكومة وطالب زملائه وجميع اعضاء مجلس النواب حجب الثقة الحكومة[١٢] .

تسارعت الاحداث في مطلع عام ١٩٥٥ ، إذ زار وفد تركي برعاية (عدنان مندريس)[١٣] . في ٦ كانون الثاني من العام نفسه[١٤] . فجرت مناقشات بين مسؤولي البلدان استغرقت (٦) ايام ، إذ صدر عنها في ١٣ كانون الثاني بيان مشترك موقع من كل رئيس الوزراء التركي (عدنان مندريس) ورئيس الوزراء العراقي (نوري السعيد)[١٥]. نص البيان على عقد حلف يحقق التعاون لكلا البلدين ، والتصدي لأي عدوان يهددهما سواء كان من خارج المنطقة او داخلها ودعوة الدول العربية للانظمام للحلف[١٦].

سافر الوفد التركي برئاسة (عدنان مندريس) الى لبنان بتاريخ ١٤ كانون الثاني ١٩٥٥ ، وذلك بدعوة رسمية وجهت الى تركيا سابقاً من قبل رئيس الجمهورية اللبنانية (كميل شمعون) ، إذ تم خلال هذه الزيارة مناقشة العلاقات بين البلدين ، ثم دعا (مندريس) المسؤولين اللبنانيين بالأنظمام للمشروع التركي العراقي المعد للتوقيع ، مسلماً لهم نسخة من المشروع[١٧]. فقد بين (مندريس) في حال أنظمام لبنان للحلف سيحصل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا على مساعدات مالية وعسكرية ، في اخر

المطاف وجه دعوة رسمية لرئيس الجمهورية اللبنانية لزيارة تركيا[١٨].

عَد رئيس الجمهورية اللبنانية (كميل شمعون) الحلف التركي – العراقي ، بمثابة خطوة مهمة ، إذ أظهر ميله الشديد للانظمام للحلف ، معللاً بأنه يكون في مصلحة لبنان ، اما رئيس الوزراء اللبناني (سامي الصلح) ايد الميثاق العراقي التركي ، واعرب مشيداً بمهمة العراق في الدفاع عن الدول العربية ، الا أنه وضح (لمندريس) بأن لبنان عضواً في جامعة الدول العربية ، ويستوجب أخبار الدول العربية قبل القدوم على اتخاذ أي قرار ، حتى لا يكون أي تغيير في السياسة الخارجية لدول الجامعة العربية[١٩].

ازاء هذه التطورات عقد مجلس النواب اللبناني بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٥ ، جلسة خاصة لمناقشة السياسة الخارجية للبنان ، إذ بين وزير الخارجية اللبنانية (الفرد النقاش) في مجلس النواب ، ان ما توصلت اليه الحكومة اللبنانية حول زيارة الوفد التركي وما نتج عنه من مباحثات تجاه الحلف التركي – العراقي ، فقد تكلم وزير الخارجية اللبنانية قائلاً " **ان موقف لبنان من هذا الحلف العراقي التركي لأنه يقوي الجبهة الدفاعية في الشرق الاوسط ضد أي اعتداء من داخل المنطقة وخارجها ، ولا يشترك في الحلف لأنها حريصة على ان تعود الى مجلس الجامعة العربية في كل قضية تحدث تغييراً في سياستها الخارجية** "[٢٠] .

عقد حلف بغداد بشكل رسمي بين تركيا والعراق ، بعد ان أجتمع مسؤولين البلدين في بغداد بتاريخ ٢٣ شباط ١٩٥٥ ، لاستكمال المباحثات بين الطرفين ، إذ تم في اليوم الثاني على توقيع حلف التعاون المشترك بينهما ، ليكون حلف بغداد امر واقعي لسياسة جديدة في المنطقة[٢١].

شارك سياسيوا الروم الارثوذكس كل من (فؤاد الخوري) و(يعقوب الصراف) في المؤتمر الذي دعت اليه الهيئات والاحزاب والشخصيات الوطنية بتاريخ ١٠ اذار ١٩٥٥ ، من اجل البحث في موقف لبنان تجاه الاحلاف العسكرية ، فقد اتخذت في المؤتمر عدة قرارات منها .

١ – التأكيد بالمحافظة على الميثاق الوطني الذي اتفق عليه عام ١٩٤٣ ، من قبل جميع الطوائف والفئات اللبنانية الذي ينص على المحافظة على استقلال لبنان وكيانه السياسي ضمن نطاق التعاون العربي .
٢ – ان ما قامت به الحكومة العراقية بعقدها حلف مع تركيا هو بمثابة خطر يهدد اسس التضامن العربي واضعاف لمركز الجامعة العربية .
٣ – اعلان المعارضة للحلف العراقي – التركي ، وابلاغ الحكومة في أتخاذ موقف صريح بعدم الانخراط
في الحلف ، وأي احلاف عسكرية واجنبية اخرى .

٤ – ان التصريحات للمسؤولين بالدول العربية تؤكد بأن الاحلاف العسكرية هي بمثابة صلح بين الدول العربية واسرائيل .

٥ – ان تعمل الحكومة اللبنانية على تنظيم التعاون والموافقة على مبادئ واسس الميثاق السعودي – المصري – السوري ، دون الخروج عن ميثاق جامعة الدول العربية[٢٢].

قام رئيس الجمهورية (كميل شمعون) بتاريخ الاول من نيسان ١٩٥٥ بالسفر الى تركيا، ثم سافر بعده رئيس الوزراء (سامي الصلح) ، إذ جرت مناقشات عدة بين المسؤولين والاتراك في انقرة ، على اثرها صدر بيان مشترك في العاشر من نيسان ، فقد نص البيان على علاقة البلدين التقليدية الكبيرة ، إذ بين رئيس الجمهورية اللبنانية (كميل شمعون) ان علاقة البلدين في اطار السياسة الخارجية متطابقة ، ثم اعلن ان تركيا تمثل الخط الدفاعي الاول عن البلدين العربية[٢٣].

قابلت المعارضة اللبنانية البيان الذي اصدره (كميل شمعون) في انقرة بالرفض ، إذ فسرته بأن لبنان وافق على الانظمام الى الحلف ، مما نتج عن هذا الامر حدوث تظاهرات شعبية كبيرة في لبنان قادها طلاب الجامعة الامريكية ببيروت معلنين رفضهم القاطع للمشاريع الاجنبية ، مؤكدين بأنها تكون في صالح اسرائيل ، كما طالبوا بعدم ربط لبنان بالأحلاف الاجنبية المشبوهة والحفاظ على استقلاله وسيادته[٢٤].

عقد مجلس النواب جلسته بتاريخ ١٣ ايار ١٩٥٥ ، من اجل مناقشة سياسة الحكومة اللبنانية في الشأن الخارجي . سيما فيما يخص موقف لبنان من حلف بغداد ، إذ قوبل بمعارضة شديدة من اغلب نواب المجلس بما فيهم ممثلو الروم الارثوذكس ، فقد تداخل (اديب الفرزلي) مبيناً ان الحكومة اللبنانية غامضة في سياستها الخارجية تجاه حلف بغداد وكذلك الدول العربية التي تسعى الى التحالف فيما بينها وهي مصر سوريا والسعودية ، منتقداً الحكومة في موقفها التي اجابت على اسئلته بأنها ليس مع حلف بغداد وليس مع الميثاق الثلاثي العربي ، وليس لبنان على الحياد فعلى ذلك كان انتقاده لان الحكومة غامضة ولم تتخذ موقف صريح ، ثم علل بأن حلف بغداد كانت تسعى اليه الدول الغربية

الاستعمارية واسرائيل لانهم يهدفون الى تفكيك الجامعة العربية ، إذ اعرب بأن اسرائيل يستحيل عليها النجاح بغير تفكيك الدول العربية لان في وحدتهم قوة وموقف ثابت[٢٥].

كما طالب (الفرزلي) الحكومة اللبنانية وجميع اعضاء مجلس النواب بأن يكونوا واقعيين في سياستهم ، معرباً بأن اسرائيل اقوى من البلدان العربية في السياسة الخارجية والدعاية الإعلامية ، ثم حذر الجميع ان يكونوا منتبهين وواعين ومتفهمين لكل ما يصدر في كل كلمة تقال في اي مكان[٢٦]. ثم طالب الحكومة بأن تتخلى عن الوساطة التقليدية ، وان تسعى على وجه السرعة في دراسة الميثاق الثلاثي من اجل ان تتأكد هل يتضمن مصالح لبنان الخاصة ومصالح العرب ، وان يكون الحلف الثلاثي ضمن ميثاق الجامعة العربية ، ثم تمنى على الحكومة بأن تستقبل هذه الهجمات بصدر رحب من اجل توحيد الصف العربي ومن ضمنه لبنان ، ثم تقدم باقتراح للمجلس بأن تقوم الحكومة اللبنانية بالسعي لازالت كل خلاف وانشقاق بين الدول العربية ، وتعزيز ميثاق الجامعة العربية ، إذ صوت على هذا الاقتراح اكثرية اعضاء مجلس النواب[٢٧].

واصل ممثلو الروم الارثوذكس في جلسة عقد مجلس النواب بتاريخ ٢٩ اذار ١٩٥٦ بحلف بغداد وجيع الاحلاف العسكرية الغربية ، إذ كانوا من ابرز النواب في معارضتهم للانخراط في الاحلاف الاجنبية ، والداعين لتعزيز ميثاق الجامعة العربية واتحاد العرب جميعاً ، مما حطم امال (كميل شمعون) في الانظمام لبنان لحلف بغداد وذلك لان مجلس النواب بأغلبيته الساحقة رفض انظمام لبنان وجيع الاحلاف العسكرية الاجنبية[٢٨].

ثانياً : موقفهم من تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦

قام الرئيس المصري (جمال عبد الناصر)[٢٩]. عام ١٩٥٤ ، أي بعد توليه الحكم في مصر بعدة اجراءات بالجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، إذ حقق لبلاده جلاء القوات البريطانية عن مصر ، وذلك بعد مفاوضات طويلة مع الحكومة البريطانية انتهت في ٢٩ تشرين الثاني من العام آنف الذكر ، إذ تحدد يوم ١٣ حزيران ١٩٥٦ هو تاريخ جلاء اخر جندي بريطاني من مصر[٣٠]. ثم سعى (عبد الناصر) على تحسين المجال الاقتصادي لمصر ، وذلك من خلال وضع فكرة لأنشاء مشروع (السد العالي) وضعها موضع التنفيذ،

لكي تحقق فوائد اقتصادية كبيرة لمصر من خلال مياه نهر النيل في الاستفادة منه بتوليد الطاقة الكهربائية للبلاد ، فضلاً عن تحقيق اكبر مساحة تكون صالحة للزراعة[٣١].

طلب(عبد الناصر) قرض مالي من الولايات المتحدة وبريطانيا ، من اجل انشاء مشروع (السد العالي) ، فقد وافقتا الدولتين مبدئياً على منح مصر القرض على شكل قسمين الاول يكون مقدم من قبل بريطانيا والولايات المتحدة ، اما الثاني فيقدمه البنك الدولي[٣٢]. لكن بعد مدة قصيرة اعلنت الولايات المتحدة سحب يدها من تمويل مصر (للسد العالي) متحججة بعجز الاقتصاد المصري بإمكانية سد القرض ، كذلك تخلت بريطانيا عن التمويل مباشرة وبعد (٦) ايام اي بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٥٦ ، أعلن البنك الدولي بعدم موافقته عن تمويل مصر[٣٣]. لا ان السبب الرئيسي لمعارضة الولايات المتحدة الامريكية بتمويل مصر هو يتعلق بالسياسة التي يتبعها (عبد الناصر) والمتمثلة بسعية التام للاستقلال من النفوذ الاجنبي ومعارضته حلف بغداد والاحلاف العسكرية الاجنبية ، ومقاومته لإسرائيل ، فضلاً عن ذلك تقربه من الاتحاد السوفيتي وقيامه بعقد صفقة الاسلحة الجيكوسلوفاكية ، وكذلك اعترافه بالصين الشعبية ، اجتمعت كل هذه الامور في مخيلة الساسة الامريكيون ، إذ عدوها تحدياً واضحاً للولايات المتحدة الامريكية مما جعلهم يتخلون عن مد يد العون (لجمال عبد الناصر) في تمويل مشروع (السد العالي)[٣٤].

ادى تخلي الدول الغربية عن تمويل مصر بالقرض آنف الذكر بـ (جمال عبد الناصر) على الاقدام بعمل يتمم استكمال تحرير مصر من السيطرة الاجنبية ، وذلك عن طريق تأميم قناة السويس ، إذ اصدر القانون المرقم (١٨٥) بتاريخ ٢٦ تموز ١٩٥٦ ، في مدينة الاسكندرية ، فقد نص القانون على تأمين قناة السويس وحرية الملاحة فيها، كما اعلن تعهد لأصحاب الاسهم في قناة السويس بتعويضهم، كان(جمال عبد الناصر) يأمل من قرار التأميم الاستفادة من الاموال التي تدرها القناة لينجز مشروع السد العالي[٣٥].

اعلنت الدول العربية جميعها تأييدها ومساندتها لقرار التأميم ، بما فيها لبنان ، إذ أعلن رئيس الوزراء اللبناني (عبدالله البافي) في مجلس النواب ، عندما عقد جلسته بتاريخ ٣٠ تموز ١٩٥٦ مساندة وتأييد الحكومة المصرية في قرار التأميم ، إذ وصف قرارها (بالحدث

التاريخي) معرباً ان ما قامت به مصر هو ما يجعل العرب في مركز القوة ويعود لصالحهم جميعاً[٣٦]. ثم تداخل ممثلو الروم الارثوذكس بهذا الشأن ، إذ بين (غسان تويني) ان ما قامت به مصر في تأميم قناة السويس هو من الطراز الوطني بالدرجة الاولى ، معرباً بأن لا يوجد اي عربي لا يوافق مصر على خطواتها ، كما وضح (غسان تويني) بأن قضية تأميم قناة السويس ليست قضية مصرية فحسب بل هي قضية لبنانية ، معللاً على ذلك ما عانته مصر هو بحد ذاته ما يعانيه لبنان في العلاقات الدولية مع دول الغرب ، إذ اشار عن ذلك ان قضية قناة السويس هي اصدق تعبير بين العلاقات الدولية بين الدول العربية والدول الغربية ، ثم تداخل النائب الثاني الارثوذكسي (اديب الفرزلي) متقدماً في بداية كلامه بتهنئة الى الرئيس المصري (جمال عبد الناصر) على ما قام به من أنجاز في وجه الدول الاستعمارية ، مشيراً بأن مصر بموقفها هذا بدأت متفضلة لتعلم الدول العربية كيف تتجه في سياستها الخارجية ، معللاً بأن الامر اصبح واضحاً وجلياً للجميع في سياسة الدول الغربية تجاه الدول العربية التي تناهض اسرائيل ، إذ تجعلها في موضع اذلال لكي تكون ضعيفة وتصبح اسرائيل قوية ، مبرهناً على ذلك بعدم موافقة الدول الغربية في تمويل مصر لأنشاء السد العالي وكذلك عدم مساعدة سوريا ، فضلاً عن ذلك رفضهم تسليح المملكة العربية السعودية ، مشيراً كل هذه الامور هي عوامل اضعاف للدول العربية مقابل تقوية اسرائيل[٣٧].

كما تقدم ممثلو الروم الارثوذكس مع عدد من النواب باقتراح وتأييد ومؤازرة لشقيقة مصر ورئيسها ، إذ نص على " **ان مجلس النواب ، إذ يقدر المجهود الجبار الذي تبذله الشقيقة العزيزة مصر في تدعيم استقلالها سياسياً واقتصادياً يتوجه الى الرئيس عبد الناصر بتهانيه الحارة على الخطوة الجريئة التي خطتها مصر في تأميم شركة قناة السويس ويؤيده متمنياً لمصر اطراد النجاح والتوفيق** " ، فقد وافق مجلس النواب بالإجماع على هذا الاقتراح ، ثم اضيف على نص اقتراح نص اخر " **والرئاسة بدورها ترسل تحية تقدير واعجاب لسيادة الرئيس جمال عبد الناصر يحدد موقفه من تأميم القناة وتتمنى على الجميع البرلمانات في الدول العربية ان تقف مثل هذا الموقف** "[٣٨]. ثم بعد ثلاث ايام اي

بتاريخ ٢ اب ١٩٥٦ قابل الرئيس المصري (جمال عبد الناصر) تهنئة مجلس النواب اللبناني ، ببرقية شكر للمجلس لتأييده لقرار التأميم وموقفه المساند[٣٩].

قامت الدول الغربية كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بتاريخ ٢ اب ١٩٥٦ بإصدار بيان الذي نص على رفضهم الشديد لقرار تأميم قناة السويس ، واعلنوا معارضتهم لهذا القرار الذي عدوه بمثابة اهانة كبيرة لهم ، فضلاً عن تحطيم مخططاتهم الاستعمارية وينهي امتيازاتهم الكبيرة في قناة السويس[٤٠].

بحثت الدول الغربية آنفة الذكر قضية تأميم قناة السويس وذلك بعقدها مؤتمر في لندن استغرق مدة (٨) ايام ما بين ١٦ – ٢٣ اب ١٩٥٦ ، اذ حضر في المؤتمر (٢٤) دولة تستخدم قناة السويس من اصل (٥٠) دولة لكن مصر رفضت حضور ذلك المؤتمر[٤١]. ثم طالبت الدول المجتمعة مجلس الامن بإصدار قرار يخولهم ضرب مصر لانهم فشلوا في مناقشاتهم في مؤتمر لندن في الوصول الى شيء حاسم ، الا ان مساعيهم خابت مجدداً في مجلس الامن وذلك لمساندة الاتحاد السوفيتي لمصر الذي اعلن الفيتو في مجلس الامن إذ عَدّ قرار مصر بالتأميم صحيح وحق من حقوقهم المشروعة مبيناً وقوع القناة في الاراضي المصرية[٤٢]. ما جعل هذه المعطيات باتخاذ الدول الغربية تخطط ضرب مصر بالنيابة عنها، وذلك من خلال اسرائيل التي قامت بشن الهجوم على قناة السويس بتاريخ ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٦ لكي تعيد السيطرة عليها متخذه في ذلك ذريعة بأنها تلاحق الفدائيين المصريين وحماية الملاحة الدولية في قناة السويس[٤٣].

سعت كل من فرنسا وبريطانيا باستكمال مخطط الهجوم على قناة السويس ، إذ اصدرت بتاريخ ٣٠ تشرين الاول من العام آنف الذكر انذار للطرفين المتقابلين بوقف اطلاق النار فيما بينها وانسحابها عن قناة السويس نحو عشرة اميال ، وان لا يتجاوز تطبيق الانذار (١٢) ساعة ، فقد استجابت اسرائيل للإنذار ، لكن مصر قابلت الانذار بالرفض معربة بأنه انتهاك لسيادتها وحقوقها الشرعية ، معلنة باستمرار القتال حتى اجلاء اخر جندي اسرائيلي عن اراضيها[٤٤]. تحقق لكل فرنسا وبريطانيا برفض مصر لوقف اطلاق النار استكمال

مخططهم ، إذ قامتا بعد انتهاء (١٢) ساعة بالاشتراك في القتال الى جانب اسرائيل وبذلك الامر تكون العدوان الثلاثي على مصر[٤٥].

شارك ابناء الطائفة الارثوذكسية في التظاهرات التي عمت لبنان مستنكرين العدوان الثلاثي على مصر كما طالب الطلاب الحكومة اللبنانية بتدريبهم وتجنيدهم لكي يشاركوا بالدفاع عن مصر[٤٦]. إذ لم يحدث العدوان الثلاثي على مصر ردة فعل قوية على المستوى الشعبي في لبنان فحسب ، بل عم الاوساط السياسية ، فقد عد رئيس الوزراء اللبناني (عبد الله الباقي) العدوان على مصر بالآثم ووصف قائلاً " **بالجريمة الكبرى بحق بلد ينشد استقلاله** " ، ثم قام بإصدار المرسوم المرقم (١٣٩٢٥) الذي نص على اعلان حالة الطوارئ في جميع المدن اللبنانية ، ثم اعلن رئيس الجمهورية اللبنانية (كميل شمعون) استنكاره للعدوان الذي تعرضت له مصر ، إذ وصفه بأن موجهاً ضد الدول العربية جميعاً[٤٧].

استنكر ممثلوا الروم الارثوذكس العدوان الاسرائيلي على مصر عندما عقد مجلس النواب جلسته بتاريخ ٣٠ تشرين الاول ١٩٥٦ ، فقد انتقد (غسان تويني) اعضاء مجلس النواب الذين يناقشون القضايا العامة ولم تأتوا على قضية العدوان على مصر ، فقد اعرب بأن الاعتداء الاسرائيلي على مصر هو اعتداء كبير واخطر وما وجهته الدول العربية سابقاً ، إذ وصفه " **أنما هو هجوم حربي مركزي يستهدف النصر او الفشل مرة واحدة واخيرة** " وقد اشار على ان تتكاتف جميع الحكومات والشعوب العربية ضد هذا العدوان ، ثم سأل الحكومة اللبنانية عن المعلومات التي وفرت لديها عن اوضاع القتال ، وما هي التدابير التي يجب ان تتخذها ، وما هو موقفها من الاعتداء ، فقد رد رئيس الحكومة على جواب (تويني) بأن الحكومة لم تتوفر لديها معلومات سوء ما تتناقله الصحف[٤٨] . ثم دعا (تويني) بوصفه مقرراً للجنة الخارجية الى ضرورة عقد اجتماع عاجل للجنة الخارجية[٤٩].

واصل (غسان تويني) مساندته لمصر في حربها ضد العدوان الثلاثي بعد ان اشتركت كل من بريطانيا وفرنسا الى جانب اسرائيل ، إذ طالب الحكومة ومجلس النواب في بحث التدابير على لبنان وذلك بموجب المواثيق التي يرتبط فيها لبنان مع مصر والامم المتحدة ، ثم اشار للحكومة بأن لا تكتفي بالضمير العالمي ، بل اوجب ان يسعى لبنان حكومة

وبرلمان بذل جهود كبيرة على المستوى الدبلوماسي والعسكري بالاشتراك مع العالم الحر لكي تفعل قرارات الامم المتحدة بحق الدول المعتدية على المكتسبات الشرعية والحقة للدول الاخرى وان لا تبقى هذه المقررات حبراً على ورق[٥٠]. كما أشار للحكومة ان تتخلى عن مفهوم ان لبنان دولة صغيرة ليس باستطاعته تحقيق عمل كبير ، موجباً على الحكومة ومجلس النواب جميعاً ان يتحرروا من مركب النقص الذي يلازمهم تجاه الدول الغربية الاستعمارية مشيرا بأن يحذوا حذوا (جمال عبد الناصر) الذي عمل كثيراً في تحرير العرب من هذا النقص الذي يلازمهم[٥١].

واصل ممثلو الروم الارثوذكس مطالبتهم الحكومة اللبنانية بمساندة مصر في محنتها بحربها الدائرة ، إذ اوجب النائب (جبرائيل المر) على الحكومة ان تتخذ جميع التدابير اللازمة والفعالة لنصرة مصر ، كما طالبها اعتماد كل الوسائل لحد عمليات الانتحار وان تقوم بدراسة هذا النوع من الاساليب معلناً إذ كان هذا الاسلوب يخلص مصر من محنتها فهو والحاضرون مستعدون للانتحار ، اذ علل هذا الامر دين على لبنان لمصر معرباً بأن الاخيرة ساعدت لبنان في الايام الاخيرة التي حلت بلبنان عام ١٩٤٣ ، ولم ينسى الشعب اللبناني كيف هبت مصر شعباً وحكومة ومجلس وصحافة لإنقاذه من نيران الاستعمار واستغلاله[٥٢].

ساند الاتحاد السوفيتي مصر في محنتها ضد العدوان الثلاثي ، إذ قام بتوجيه انذار شديد اللهجة بتاريخ ٥ تشرين الثاني ١٩٥٦ ، لكل من بريطانيا وفرنسا واسرائيل ، ان لم يعد السلام في الشرق الاوسط فأنه سوف يقوم باستخدام القوى العسكرية ضدها ، مقابل ذلك ادركت الولايات المتحدة الامريكية ان لم تساهم في وقف القتال سترجع كفة الاتحاد السوفيتي بأنه الداعي للسلام وستميل الدول العربية لهُ ، من هذا المنطلق اصدرت الولايات المتحدة الامريكية بعد يومين من توجيه الانذار السوفيتي قرراً ينص على ايقاف القتال بين الطرفين ، فلم يكن دول العدوان الثلاثي خيار غير ايقاف القتال فتوقف بتاريخ ٩ تشرين الثاني من العام نفسه[٥٣].

ثالثاً : موقفهم من مشروع ايزنهاور عام ١٩٥٧

حدثت في منطقة الشرق الاوسط منذ بدايات النصف الثاني للقرن العشرين تطورات اقليمية ودولية في غاية الاهمية من اهمها عقد حلف بغداد ، ثم عدم تحقيق اهدافه باختراق الدول العربية ولاسيما انظمامها للحلف ، فضلاً عن التطورات التي الت اليها احداث العدوان الثلاثي ، مما قلل الى حداً كبير نفوذ بريطانيا وفرنسا بمنطقة الشرق الاوسط [٥٤].

اقلقت التطورات انفة الذكر الادارة الامريكية ، إذا اخذت تسعى بتقديم سياستها بإعادة النظر في منطقة الشرق الاوسط لكي تحافظ على مصالحها في المنطقة وتكون سد منيع بوجه التوسع السوفيتي الهادف للسيطرة على الشرق الاوسط[٥٥] . لذلك بين صناع السياسة الامريكي لأدارتهم بوجوب ملئ الفراغ في المنطقة الذي حدث نتيجة تقلص نفوذ بريطانيا وفرنسا في المنطقة ، وعدم اعطاء فرصه لملئ هذا الفراغ من قبل السوفيت او الشيوعية الدولية[٥٦] . فضلاً عن ذلك ارادت الادارة الامريكية ان تنفرد في السيطرة على العالم الغربي و انتزاع السياسة من بريطانيا ، مما جعلها تفكر بمبادرة تخلق من خلالها اسباب وظروف ملائمة لوجودها مدة طويلة في منطقة الشرق الاوسط تشمل مختلف المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية[٥٧].

تقدم الرئيس الامريكي (داويت ايزنهاور)[٥٨]. بمشروعية للكونغرس الامريكي بتاريخ ٥ كانون الثاني ١٩٥٧ ، إذ بين فيه الخطوط الاساسية الامريكية لمنطقة الشرق الاوسط ، كما وضح الضرورة القصوى بالتصدي لنفوذ السوفيت في المنطقة ، إذ اهم ما بينه بمشروعه الذي عرف بـ (مبدأ ايزنهاور) بعدة نقاط[٥٩].

١ – يسمح للولايات المتحدة الامريكية التعاون بينها وبين دول الشرق الاوسط ، وتقدم مساعدة لهذه الدول على اساس التنمية الاقتصادية لكي يتم الحفاظ على الاستقلال الوطني لهذه الدول .
٢ – البدء بتقديم برامج اقليمية للتعاون والدعم العسكري لأي دولة .
٣ – تستخدم القوة العسكرية للولايات المتحدة الامريكية من اجل تأمين وصيانة وسلامة الاراضي ضد اي اعتداء عسكري من قبل دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية .

٤ – يعطى الرئيس الامريكي (ايزنهاور) صلاحية صرف الاموال دون الرجوع للكونغرس .

اعلن لبنان ترحيبه لبيان الرئيس الامريكي حول مشروع ايزنهاور ، وذلك قبل ان يتم اقراره من قبل الكونغرس ، إذ عده عامل ارتكاز من المرتكزات الاساسية للاستقرار السياسي والاقتصادي بمنطقة الشرق الاوسط[٦٠]. ثم ارسلت الحكومة اللبنانية بتاريخ ٧ كانون الثاني ١٩٥٧ وزير الخارجية اللبناني الى الولايات المتحدة الامريكية ، إذ تناقش مع الرئيس الامريكي ايزنهاور معرباً له بتأييد لبنان لانتهاج السياسة الجديدة التي خطتها الادارة الامريكية[٦١]. ثم اعلن رئيس الحكومة اللبنانية ٢٣ كانون الثاني من العام نفسه بتأييد لبنان للانضمام (لمبدأ ايزنهاور) والاستعداد والتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية بالدفاع المشترك لحماية منطقة الشرق الاوسط تجاه الخطر الشيوعي ، إذ قال " **ان الشيوعية تشكل خطراً على الاستقلال الوطني وعلى السلم والامن في العالم** "[٦٢] .

قام وزير الخارجية اللبنانية (شارل مالك) الارثوذكسي ، بتسليم رسالة رئيس الجمهورية اللبنانية (كميل شمعون) الى الرئيس الامريكي بتاريخ ٦ شباط ١٩٥٧[٦٣]. إذ نصت الرسالة تأييد النهج الجديد للسياسة الامريكية واهمية العلاقات الثنائية الامريكية واللبنانية ، كما نصت الرسالة المطالبة بمزيد من الدعم الامريكي لسلطة رئيس الجمهورية والحكومة اللبنانية، مقابل ذلك اكد الرئيس الامريكي بتاريخ ٧ اذار من العام نفسه بأن لبنان سوف يستلم حصته في مقدمة الدول من مساعدات الولايات المتحدة الامريكية التي ستخصص لمنطقة الشرق الاوسط[٦٤].

اكتسب (مبدأ ايزنهاور) الصفة القانونية بتاريخ ١٩ اذار من العام انف الذكر ، وذلك بعدما صادق بالكونغرس الامريكي عليه ، إذ عرف (بمشروع ايزنهاور) ، ثم بعد ثلاث ايام بعث الرئيس الامريكي مساعده لشؤون الشرق الاوسط (جيمس ريتشاد) الى منطقة الشرق الاوسط ، من أجل توضيح مبادئ المشروع لدول المنطقة ولمعرفة اي دولة ترغب بالانضمام للمشروع[٦٥]. وصل المبعوث الامريكي الى لبنان في ١٤ اذار ، إذ بدء مباحثاته مع رئيس الجمهورية (كميل شمعون) ومع رئيس الحكومة اللبنانية (سامي الصلح) وكبار

السياسيين اللبنانيين في توضيح مبادئ المشروع وما يترتب عليه في حال الانضمام[٦٦]. التي استغرقت المباحثات يومين القي فيها بيان مشترك لبناني – امريكي ، نص على قبول لبنان رسمياً بالانضمام (للمشروع ايزنهاور) ، كما نص البيان على اتفاق الطرفين على التعاون بالمجالات الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية ، موكدين على تمسكهما بمبادئ السيادية والحرية والعمل عن طريق الامم المتحدة باتخاذ الوسائل السلمية لإيجاد حلول عادلة تنهي المشاكل التي تخلق التوتر بين دول منطقة الشرق الاوسط[٦٧] . الا ان هذه الاتفاقية واجهت ردود افعال داخلية من قبل المجتمع اللبناني[٦٨].

ازاء التغيرات التي طرأت على المشهد السياسي طالب النائب الارثوذكسي (غسان تويني) مجلس النواب بعقد جلسة تخصص لمناقشة وزير الخارجية لبيان التطورات السياسية التي شهدها في عواصم البلدان الاخرى وكذلك لبيان حقيقة المباحثات اللبنانية التي جرت مع مبعوث الرئيس الامريكي في لبنان وما هي سياسة الحكومة العامة تجاه هذه التطورات[٦٩].

عقد المجلس النيابي جلسته بتاريخ ٤ نيسان ١٩٥٧ ، إذ القى رئيس الوزراء (سامي الصلح) البيان الوزاري ، موضحاً فيه موقف حكومته بانضمام لبنان (لمشروع ايزنهاور) ، مطالباً المجلس بالتصديق عليه ، إذ احدث البيان الحكومي مناقشات حادة خلال هذه الجلسة البرلمانية بين الاعضاء الموالين لسياسة السلطة الحاكمة وبين الاعضاء المعرضين المتمثلين بالمعارضة الوطنية ، إذ عدو قبول لبنان (بمشروع ايزنهاور) هو خطوة نحو عزل لبنان عن محيطه العربي وربطه في فلك السياسة الامريكية، إذ اصرت المعارضة بمطالبتها في الحفاظ على مبدأ الحياد التي اكدت عليه واقرته الحكومة اللبنانية سابقاً[٧٠]

تداخل النائب الارثوذكسي (اديب الفرزلي) في الجلسة نفسها ، فقد بين ان الحكومة اللبنانية في بيانها الوزاري ربطت نفسها بالاتفاق الثنائي مع الولايات المتحدة الامريكية ، وكذلك بين بأن الحكومة بهذا الاتفاق بقية مرتبطة بالدول العربية ، وبهذا الامر تأييد كل المطالب التي تطلبها الدول العربية ، إذ علل بأن بيان الحكومة يؤدي الجلاء عن غزه والعقبة ، وكذلك حقوق اللاجئين ، فضلاً عن تأكيدها بأن لبنان والدول العربية مرتبطون

بنصوص الهدنة ، ولا يقبلون بأي معاهدة تنص على الصلح مع اسرائيل ، ثم تسائل (اديب الفرزلي) هل سياسة التريث والمراقبة عن بعد فيما يجري بالأمة العربية هي سياسة ملائمة، او سياسة العزم والحزم هي سياسة اوفى واكمل للجميع ، فقد اعرب بأن سياسة العزم هي خير واوفى لانها تقرر المصير ، ثم أشار بأن الاتفاق الثنائي في مصلحة لبنان والدول العربية في الوقت الحاضر ، إذ علل على ذلك بأن الولايات المتحدة الامريكية وقفت الى جانب مصر في حربها ضد اسرائيل والعدوان الثلاثي ، مشيراً بأن هدف لبنان والدول العربية هو منع التوسع الاسرائيلي ، وان الاتفاق مع الولايات المتحدة الامريكية يجبرها على وقف اي اعتداء وتوسع اسرائيلي تجاه لبنان والدول العربية ، ثم طالب الحكومة اللبنانية بأن تكون المساعدات الامريكية غير مشروطة معللاً بأن سياسة لبنان الطيبة قبول اي مساعدة بشرط ان تكون تلك المساعدات غير مشروطة وان تكون سياسة الولايات المتحدة الجديدة بمثابة دعامة كبرى لمصلحة الدول العربية جميعاً(٧١). كما طالب الحكومة بأن يكون موقفها ثابت كما اعلنت بيانها في رفضها عقد صلح مع اسرائيل وان تسير في سياستها على استقلال لبنان وتحافظ على العلاقات الطبية مع الدول العربية على ما كان لبنان عليه ولاسيما سوريا الشقيقة ، فقد اعرب قائلاً "**هذه هي اهدافنا التي سرنا عليها ولم تتغير ان شاء الله**"، وعلى هذا في هذه المداخلة التي عرضت بها الاسباب اعلن تأييدهم للبيان الوزاري الذي نص على سياسة الحكومة(٧٢).

استمر اعضاء مجلس النواب لمناقشته الحكومة حتى طالبوا بعقد جلسة ثانية في اليوم التالي لاكمال مباحثاتها لسياسة الحكومة وبيانها الوزاري ، إذ تتداخل عن طائفة الروم الارثوذكسي في هذه الجلسة النائب (غسان تويني) معرباً للجميع عن ضرورة اعادة النظر في سياسة لبنان الخارجية وان تكون جيدة ومثمرة وغير منعزلة عن الجميع ، وقد انتقد كلمة طرأت وهي " **كلمة الضعف او النقص اللبناني** " مشيراً ليس هنالك اي مركب ضعف او نقص في لبنان وليس ومقيداً بسواه في تقرير استقلاله وليس مديناً لأي بلد ، ثم اشار الى الجميع مجلساً وحكومة بأن يؤمنوا ويسلموا بشكل نهائي في التعاون العربي الى اقصى حدود التعاون ان كان قائماً ، فضلاً عن ذلك اشار منتقداً التصور لدى اللبنانيين بتزعم دولة عربية واحدة لكل الدول قائلاً " **من العبث ان يصور الى اللبنانيين ان فريقاً واحد من الدول**

العربية هو وحده كل الدول العربية وان الدول الاخرى لمجرد ان تخالف هذا الرأي ، هي دول خائنة "[٧٣].

واصل (غسان تويني) مداخلته في الجلسة نفسها ، مناشداً للحكومة اللبنانية بأن تستفيد من موقف مجلس النواب في ان تبرز للعالم لكي تفهمه بأن الشيوعية الدولية تقلب الاوضاع في منطقة عربية مستغلة الخطر الاسرائيلي الجاثم على حدود لبنان ، كما أوجب على الحكومة بضرورة تشجيع الولايات المتحدة الامريكية في استمرار سياستها التي اتخذتها تجاه اسرائيل في عدوانها على مصر ، إذ أعرب بأن موقف الرئيس الامريكي(ايزنهاور) في هذا الامر هو عمل شجاع ضدها ولم يسبق له مثيل في مواقف رؤساء الولايات المتحدة معللاً ذلك بأن الرئيس الامريكي اتجه الى الشعب الامريكي وخاطبه في قضية العدوان على مصر ، ثم اوجب على جميع المسؤولين اللبنانيين ان يعملوا الى تشجيع الامريكيين الذين بدأوا يدركون بأن الصهيونية في الولايات المتحدة الامريكية اصبحت خطراً عليهم انفسهم[٧٤]. ثم أشار حكومة ومجلس في ان يتفق الجميع في عدم الانتظار من الغير بأن يربح لهم حرياتهم باستمرار، معرباً على ذلك بأنه آن الاوان ليعرف ويدرك الجميع بأن القضية الفلسطينية لا تحل إذ لم نحلها نحن بوسائلنا واساليبنا وسياستنا ، معرباً بأن عملوا بذلك فلن يستطيع العالم كله في الحفاظ على اسرائيل ، بغير ذلك لن تنفعنا كل صداقات العالم ومحالفتنا في استعادة حقوقنا بفلسطين من الاسرائيليين ، إذ كرر ندائه للجميع بأنه آن الاوان في التحرر من الاتكالية ومن النوم. في امجاد التاريخ ، موجباً استعادة فلسطين ، إذ علل على ذلك بأن لا يكون عن طريق الخطط والحياد الايجابي ، بل ان يكون استعادتها في بناء كيانهم وحل قضاياهم بأنفسهم ، والاستعداد بالتضحية والعمل البناء المثمر والكد والجد مشيراً بذلك يتم تحقيق أنجاز كبير في استعادة الحقوق السلبية في فلسطين[٧٥].

شكل (سامي الصلح) حكومته السابعة بتاريخ ١٨ / ٨ / ١٩٥٧ موجب المرسومين رقم ١٧٠٥٣ و ١٧٠٥٤ ، أذ تولى منصب وزير الخارجية النائب الارثوذكسي (شارل مالك)[٧٦]. ثم حضر رئيس الحكومة ووزير الخارجية مع بعض الوزراء في مجلس النواب لألقاء البيان الوزاري ومناقشته ، عندها تداخل في مناقشته النائب الارثوذكسي (اديب الفرزلي) ، إذ

طالب وزير الخارجية على الرغم الاثنان ينتمون لنفس الطائفة ، بأن يؤكد ويثبت في المنهاج الحكومة والسياسة الخارجية بأن لبنان غير ملتزم في الوقوف والمساندة العسكرية للولايات المتحدة الامريكية في حال تعرض استقلالها الى الخطر ، معللاً ان هذا الامر سوف يبدد خوف اللبنانيين ، سيما المعارضة الطيبة بتوقيعهم من انضمام لبنان الى الاحلاف العسكرية وتعرض استقلاله للانتهاك(٧٧). لذلك تقدم مجلس النواب بمقترح ينهي هذه الشكوك لدى الجميع ويجعل البلد في حالة استقرار ، إذ نص الاقتراح على " **لما كانت المناقشة في الامور الخارجية دلت على ان مجلس النواب كان مرتاحاً الى تصريح وزير الخارجية المتضمن كون لبنان غير ملزم على الوقوف عسكرياً بجانب الولايات المتحدة في حالة تعرض استقلالها لخطر ، ولما كان الاتفاق الثنائي مع الولايات المتحدة يتضمن نصاً قد يفسر بضمان كل من البلدين للاستقلال البلد الاخر ، ولما كانت الحكومة اللبنانية بتصريح وزيرها وتأييد النواب لا تعتبر نفسها مرتبطة بهذا البند في معناها الوارد ، ولما كان معالي الوزير صرح ايضاً بأن الولايات المتحدة تفسر مفهوم هذا البند كما يفسره هو لذلك فأن مجلس النواب يقترح**

١ – الحصول على تصريح من الولايات المتحدة يتضمن نفس التفسير .

٢ – ان هذا الاتفاق الثنائي ليس حلفاً عسكرياً "(٧٨).

فقد علل (اديب الفرزلي) ان الانقسام في صفوف اللبنانيين مصدره هذا التفسير ، ولا يبقى اي عذر لجميع الاطراف اللبنانية وليتضح حسن نية وزارة الخارجية من عدم ربط لبنان بأحلاف عسكرية غربية ، كما يتبين للحكومة العربية بأن لبنان لم يجعل للاستعمار اي موطئ قدم على اراضيه(٧٩).

اجاب وزير الخارجية (شارل مالك) على اقتراح النائب الارثوذكسي (اديب الفرزلي) موضحاً بقوله " **ان المرمى الذي ترمي اليه في اقتراحك نوافق عليه ، انما يجب تنقيح بعض الكلمات التي استعملت فيه خصوصاً في قولك تفسير المادة ، فهذا لا نقبل به . ان هذا الامر خطير جداً ويحتاج الى درس عميق** " ، إذ طالب وزير الاخارجية دراسة الاقتراح واتخاذ القرار النهائي بشأنه(٨٠).

بين وزير الخارجية (شارل مالك) في مجلس النواب في جلسة عقدت بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٧ الفوائد التي حصل عليها لبنان من المساعدات الامريكية من تسليح الجيش اللبناني بالأسلحة المتطورة ، واستعداد الحكومة الامريكية اعطاء اي جهد دفاعي يحتاجه لبنان ويستطيع استخدامه ، وكذلك بين حجم المساعدات الامريكية الاقتصادية التي حصل عليها لبنان التي تحققت في انجاز المشاريع العمرانية والانشائية التي دأبت عليها الحكومة في بناء المساكن الشعبية ، وايصال الكهرباء للقرى وفي شق الطرقات الدولية ومشاريع المياه ، ثم بين الجهد الكبير في المنتوج الزراعي اللبناني من أجل تصريف الكميات الفائضة من التفاح والحمضيات وزيت الزيتون ، إذ اتفقت مع الدول الاوربية لتصريف منتجات لبنان دون الاضرار بإقتصادياته[٨١]. ثم بين مكرراً ان الاتفاق الثنائي بين لبنان والولايات المتحدة ليس معاهدة دفاع ولا تفرض على لبنان اي التزامات بمساعدة الولايات المتحدة الامريكية ، فيما إذ دخلت حرباً ضد أي دولة اخرى ، بالمقابل سوف تقف الولايات المتحدة الامريكية مع لبنان في دفع اي اعتداء على اراضيه واستقلاله سواء كان شيوعي او اسرائيلي او غير ذلك ، كما بين ان الاتفاق لا يفرض ولا يمهد على لبنان عقد اي صلح مع اسرائيل[٨٢] .

الخاتمة

المفيد للاشارة الى الدور الذي لعبه ممثلوا الروم الارثوذكس بكل قوة ليس معارضة انخراط لبنان في الاحلاف العسكرية الاجنبية المشبوهة فحسب ، بل طالبوا الحفاظ على وحدة الدول العربية جميعاً ضمن ميثاق الجامعة العربية وهذا يدا على تمسكهم بعروبتهم واخوانهم العرب جميعاً ، وذلك بما قدمه ممثلوا الروم الارثوذكس في مدى الروح الوطنية والثبات في المواقف تجاه الدول العربية التي تنشد استقلالها ، فقد تبين هم اول ممثلو الطوائف اثاروا قضية العدوان على مصر في مجلس النواب واستمروا بالمطالبة بمساندتهم حتى وصل الامر بأحد نوابهم يطالب بعمليات الانتحار ويكون هو في مقدمة الانتحاريين وكل هذا ينبع من روحهم الوطنية تجاه اخوانهم العرب .

قائمة المصادر

(١) حلف بغداد : يُعدَ ميثاق التي عقد ٢٤ شباط ١٩٥٥ في بغداد بين كل من تركيا والعراق ونظمت اليه ايران وباكستان ، ينص محتواه على تعاون عسكري بين الدول الموقعة عليه ، فكان هذا الحلف من تدبير الولايات المتحدة الامريكية ، وذلك من اجل ملئ الذي طرأ في منطقة الشرق الاوسط ، نتيجة انسحاب كل من بريطانيا وفرنسا من المنطقة ، فضلاً عن ذلك من اجل ان يكون هذا الحلف سداً بوجه النفوذ السوفيتي المرتقب في منطقة الشرق الاوسط ، لذلك اشتركت فيه الولايات المتحدة كصفة مراقب . للمزيد من المعلومات ينظر : جهاد مجيد محي الدين ، حلف بغداد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

(٢) اسعد كاظم جابر الغزي ، العلاقات الاردنية اللبنانية في ظل الاحلاف الاقليمية والمحاور العربية ١٩٥٣ – ١٩٦٧ ، بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ش. م . ل ، ٢٠١٥ ، ص ٩٦ – ٩٧ .

(٣) فؤاد حواره ، سقوط حلف بغداد ، القاهرة ، دار القاهرة للطباعة ، ١٩٥٨ ، ص ١٠٧ ؛ ياسر خزاعلة ، تاريخ الازمة السياسية في لبنان ١٩٥٧ – ١٩٥٨ ، عمان ، دار الخليج ، ٢٠٠٧ ، ص ٧٠ .

(٤) عباس رشدي العامري ، ادارة الازمة في عالم متغير ، القاهرة ، شركة الاهرام للترجمة والنشر ، د . ت ، ص ٥٢ .

(٥) غسان عيسى ، العلاقات اللبنانية السورية ، بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ٢٠٠٧ ، ص ٣١٩ .

(٦) ليلى رعد ، تاريخ لبنان السياسي والاقتصادي ١٩٥٨–١٩٧٥ ، طرابلس ، مكتبة السائح ، ٢٠٠٥، ص ٤٢ .

(٧) النهار " جريدة " ، العدد ٥٦١٠ ، في ٢ نيسان ١٩٥٤ .

(٨) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثامن ، العقد العادي الاول ، الجلسة الخامسة ، المنعقدة في ٣٠ اذار ١٩٥٤ .

(٩) المصدر نفسه .

(١٠) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثامن، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة الحادية عشر، المنعقدة في ١٤ تموز ١٩٥٤.

(١١) المصدر نفسه .

(١٢) المصدر نفسه .

(١٣) عدنان مندريس : (١٨٩٩–١٩٦١) ولد بضواحي مدينة ازمير اكمل دراسته الثانوية في المدرسة الامريكية ، ثم نال شهادة الحقوق من جامعة انقرة ، عمل على تأسيس الحزب الديمقراطي مع جمال بايار عام ١٩٤٦ ، اصبح رئيساً للحكومة التركية عام ١٩٥٠ ، بعد فوزه بالانتخابات ، كان معارضاً لسياسة التقارب مع الدول الاشتراكية ، ومن الداعين للتعاون مع الغرب ، نفذ به حكم الاعدام على اثر الذي اطيح بحكمه عام

١٩٦٠ . ينظر : عبد القادر عبد الرزاق السامرائي ، السياسة الخارجية التركية تجاه العراق ١٩٥٨–١٩٦٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٠ .

(١٤) احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، بغداد ، دار الحرية لطباعة ، ١٩٧٥، ص ٢٣٧.

(١٥) نوري السعيد : (١٨٨٨–١٩٥٨) ولد في بغداد ، كان والده يعمل بإحدى دوائر في العهد العثماني ، تخرج من الكلية العسكرية في اسطنبول عام ١٩٠٦ ، شارك مع الامير فيصل بن الحسين الذي كان يقود الجيش العربي ، عين وزيراً للدفاع في وزارة عبد المحسن السعدون الاولى ، شغل منصب رئيس الحكومة العراقية (١٤) مرة في العهد الملكي ، قام بتأسيس حزب الاتحاد الدستوري عام ١٩٤٩، قتل بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . ينظر : سعاد رؤوف شبر محمد ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية ١٩٣٢ – ١٩٤٥ ، بغداد ، مكتبة اليقظة العربية ، ١٩٨٨ ، ص ١٣ .

(١٦) فهد عباس سلمان السبعاوي ، العلاقات السورية– الامريكية ١٩٤٩– ١٩٥٨، الاردن، دار غيداء ،٢٠١٣، ص١٦٤.

(١٧) فاضل جاسم منصور الخزعلي ، العلاقات السورية اللبنانية ١٩٤٦–١٩٦٣ ، بغداد ، شبكة الاعلام العراقي ، ٢٠١٥ ، ص ١٥٥.

(١٨) أحمد طعمة جعفر الموسوي ، العلاقات الايرانية اللبنانية ١٩٥٣ –١٩٧٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الاساسية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠١٨ ، ص ٢٣ .

(١٩) اسعد كاظم جابر الغزي ، المصدر السابق ، ص ١٠٤ .

(٢٠) جاسم محمد خضير الجبوري ، مجلس النواب اللبنان١٩٤٣–١٩٧٥ دراسة تاريخية وثائقية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٠٦ .

(٢١) عطية سماهر حمد وسامي صالح الصياد ، موقف لبنان من حلف بغداد ، مجلة آداب الفراهيدي ، العدد ١٥ ، حزيران ٢٠١٣ ، ص ٨٣ .

(٢٢) النهار " جريدة " ، العدد ٥٨٩٩ ، في ١١ اذار ١٩٥٥ .

(٢٣) احمد عبود ، انتفاضة الجنوب وسياسة الاحلاف والمحاور ، بيروت ، مؤسسة دار الكتاب الحديث ، ١٩٩٤ ، ص ٧٧ ؛ ياسر خزاعلة ، تاريخ الازمة السياسية في لبنان ١٩٥٧–١٩٥٨ ، عمان ، دار الخليج ، ٢٠٠٧ ، ص ٧٤ .

(٢٤) سعد نصيف جاسم الجميلي ، التطورات السياسية في لبنان ١٩٥٨–١٩٧٥ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٤ ، ص ٥٦ .

(٢٥) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثامن ، العقد العادي الاول ، الجلسة الثامنة ، المنعقدة في ١٣ آب ١٩٥٥ .

(٢٦) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثامن ، العقد العادي الاول ، الجلسة التاسعة ، المنعقدة في ١٤ ايار ١٩٥٥ .

(٢٧) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثامن ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الرابعة ، المنعقدة في٣ تشرين الثاني ١٩٥٥.

(٢٨) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثامن ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الثانية ، المنعقدة في ٢٩ اذار ١٩٥٦ .

(٢٩) جمال عبد الناصر : (١٩١٨–١٩٧٠) ولد بمدينة الاسكندرية ، اكمل تعليمه في القاهرة ، ثم التحق عام ١٩٣٧ بالكلية العسكرية ، ثم اصبح ضابطاً في الجيش المصري عام ١٩٣٨ ، اصبح احد الضباط الاحرار الذين قادوا ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ التي انتهت بأسقاط الحكم الملكي في مصر ، عين وزيراً للداخلية المصرية عام ١٩٥٣ ، ثم اصبح رئيساً للجمهورية في عام ١٩٥٤ ، قام بتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ ، اصبح رئساً للجمهورية العربية المتحدة (الوحدة بين سوريا ومصر) . للمزيد من المعلومات ينظر : بثينة عبد الرحمن التكريتي ، جمال عبد الناصر دراسة تاريخية في نشأة وتطور الفكر الناصري ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٨.

(٣٠) ثامر عناد تركي فهد المحلاوي ، الاحزاب السياسية في لبنان ١٩٢٠–١٩٥٨ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الانبار ، ٢٠٠٩ ، ص ١٣٠ ؛ طاهر محمد نسيم ، ارفعوا ايديكم عن لبنان والاردن ، كربلاء ، مطبعة الشعب ، ١٩٥٨ ، ص ٨ .

(٣١) هنري ازو ، فتح قناة السويس ، ترجمة محمود حسن ابراهيم ، القاهرة ، دار القاهرة للطباعة والنشر، ١٩٦٦، ص ٣٥–٣٦.

(٣٢) لطيفة محمد سالم ، ازمة السويس١٩٥٤–١٩٥٧ جذور– احداث– نتائج ، القاهرة ، مكتبة مدبولي،١٩٩٦، ص ١٣٥.

(٣٣) محمد حسين هيكل ، سنوات الغليان – حرب الثلاثين سنة ، ج١، ط١، القاهرة ، د . ن ، ١٩٩٨ ، ص ٩٣ ؛ ياسر خزعلة ، المصدر السابق ، ص ٧٩ .

(٣٤) جوزيف مغيزل ، لبنان والقضية العربية ، بيروت ، منشورات عويدات ، ١٩٥٩، ص ٤٧ ؛ جيفري ارنسون ، العلاقات المصرية – الامريكية ١٠٤٦–١٩٥٦ ، ترجمة أمين شلبي ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٦ ، ص ٢٦٠ .

(٣٥) محمود رياض ، الامن القومي العربي بين الانجاز والفشل امريكا والعرب ، ج٢ ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٨ ، ص ١١٦ .

(٣٦) م . م . ن . ل، الدور التشريعي الثامن ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة الرابعة عشر، المنعقدة في٣٠ تموز١٩٥٦.

(٣٧) المصدر نفسه .

(٣٨) المصدر نفسه .

(٣٩) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثامن ، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة الخامسة عشر، المنعقدة في ٢ اب ١٩٥٦.

(٤٠) محمد مصطفى صفوت ، انكلترا وقناة السويس ١٨٨٥–١٩٥٦، القاهرة ، شركة فن ، د . ت ، ص ٢٨٨ .

(٤١) ليلى رعد ، المصدر السابق . ص ٥٥ .

(٤٢) باسم الجسر ، ميثاق ١٩٤٣ لماذا كان وهل سقط ، بيروت ، دار النهار ، د . ت ، ص ١٨٢ .

(٤٣) احمد خليل محمودي ، لبنان في الجامعة العربية ١٩٤٥–١٩٥٨دراسة تاريخية وسياسية ، بيروت ، المركز العربي للابحاث والتوثيق ، ١٩٩٤ ، ص ٢٢٢ ،

(٤٤) رؤوف عباس حامد واخرون ، حرب السويس بعد اربعين عاماً ، مصر ، مطابع الاهرام ، ١٩٩٧ ، ص ٢٧٥ .

(٤٥) احمد عبود ، المصدر السابق ، ص ٨٩ .

(٤٦) ليلى رعد ، المصدر السابق ، ص ٥٦ .

(٤٧) النهار " جريدة " ، العدد ٦٤٠٨ ، في ١ تشرين الثاني ١٩٥٦ .

(٤٨) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثامن ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الثالثة ، المنعقد٣٠ تشرين الثاني ١٩٥٦ .

(٤٩) المصدر نفسه .

(٥٠) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثامن ، العقد العادي الثاني ، الجلسة الخامسة ، المنعقدة في ٢ تشرين الثاني ١٩٥٦ .

(٥١) المصدر نفسه .

(٥٢) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثامن، العقد العادي الثاني، الجلسة السادسة ، المنعقدة في ٦ تشرين الثاني ١٩٥٦.

(٥٣) طه حسين واخرون ، العدوان الثلاثي على مصر ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٦ ، ص ٤٩ .

(٥٤) بير روندو ، مستقبل الشرق الاوسط ، ترجمة : سعيد الغز و نجدة هاجر ، ط ١ ، بيروت ، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٥٩ ، ص ١٩١ ، توماس أ . برايسون ، العلاقات الدبلوماسية الامريكية مع الشرق الاوسط ١٧٨٤ – ١٩٧٥ ، دمشق ، دار طلاس للدراسات و النشر ، ١٩٨٥ ، ص ٥٧٣ .

(٥٥) عزيز شريف ، شعوب اسيا وافريقيا ضد حلف بغداد ومبدأ ايزنهاور ، ط١ ، بيروت ، ادر الفكر ، ١٩٥٨ ، ص ٤٠ ؛ ممدوح محمود مصطفى منصور ، الصراع الامريكي السوفيتي في الشرق الاوسط ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٥، ص ٢١٩.

([٥٦]) مؤيد محمود حميد ، سياسة الاحلاف وانعكاسها على الوطن العربي ١٩٤٥ – ١٩٥٨، جامعة سامراء ، مجلة سر من رأى ، مج٦، العدد (٢٢) ، السنة السادسة تشرين الاول ٢٠١٠ ، ص ١٠٧ .

([٥٧]) نغم عبد الهادي مهدي ، العلاقات التركية الامريكية خلال حكم الحزب الديمقراطي ١٩٥٠–١٩٦٠ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص ١٠٧.

([٥٨]) داويت دافيد ايزنهاور : (١٨٩٠–١٩٦٩) ولد في مدينة تكساس ، اثم دراسته في الكلية الحربية الامريكية عام ١٩١٥ ، إذ اصبح ضابطاً في الجيش الامريكي حتى تدرج في المراتب الى ان ننال رتبة جنرال في الحرب العالمية الثانية ، أصبح رئيساً للولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٥٢ بعد ان رشح عن طريق الحزب الجمهوري ، وهو الرئيس الرابع الثلاثون في تعداد رؤساء الولايات المتحدة الامريكية ، ثم جدد انتخابه عام ١٩٥٦ للمنصب نفسه . ينظر : اودو زاوتر ، رؤساء الولايات المتحدة منذ ١٧٨٩ حنى اليوم ، لندن ، دار الحكمة ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٣٥ – ٢٣٦ .

([٥٩]) محمود شكيحان مصلح شمران الدليمي ، العلاقات السياسية المصرية _ اللبنانية ١٩٥٨–١٩٧٠ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ ، ص ٥٧ .

([٦٠]) احمد بدران ، موقف لبنان من المشروعات الوحدوية والعربية والاحلاف الغربية ١٩٤٣– ١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة اللبنانية ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٢٥ .

([٦١]) جوزيف مغيزل ، المصدر السابق ، ص ٤٩ .

([٦٢]) فؤاد عمون ، سياسة لبنان الخارجية ، بيروت ، دار النشر العربية ، ١٩٥٩ ، ص ٦٣ .

([٦٣]) النهار " جريدة " ، العدد ٦٤٩٠ ، في ٧ شباط ١٩٥٧ .

([٦٤]) شاكر ضيدان جابر السويدي ، السياسة الامريكية تجاه لبنان ١٩٤٦–١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص ٥٢ .

([٦٥]) محمد عبد الحميد حسون ، استراتيجية صراع القوى الكبرى في الوطن العربي ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، ١٩٨٢ ، ص ٨٦ ؛ ممدوح محمود مصطفى منصور ، المصدر السابق ، ص ٢٢٢ .

([٦٦]) حمدي الطاهري ، سياسة الحكم في لبنان – تاريخ لبنان من الانتداب حتى الحرب الاهلية ١٩٢٠ – ١٩٧٦ ، باريس ، منشورات سمارت ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٤ .

([٦٧]) ياسر خزاعلة ، المصدر السابق ، ص ١٠٢ .

([٦٨]) محمد حسنين هيكل ، عبد الناصر والعالم ، بيروت ، دار النهار للنشر ، ١٩٧٢ ، ص ٢٤٧ .

([٦٩]) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثامن ، العقد العادي الاول ، الجلسة الثانية ، المنعقدة في ٢١ اذار ١٩٥٧ .

([٧٠]) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثامن ، العقد العادي الاول ، الجلسة السادسة ، المنعقدة في ٤ نيسان ١٩٥٧.

([٧١]) المصدر نفسه

([٧٢]) المصدر نفسه .

([٧٣]) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثامن ، العقد العادي الاول ، الجلسة السابعة ، المنعقدة في ٥ نيسان ١٩٥٧.

([٧٤]) المصدر نفسه .

([٧٥]) المصدر نفسه .

([٧٦]) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثامن ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة الثانية ، المنعقدة في ٢٢ آب ١٩٥٧ ؛ ماجد ماجد ، المصدر السابق ، ص ١٢٦ .

([٧٧]) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثامن ، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة الثالثة ، المنعقدة في ٢٩ آب ١٩٥٧ .

([٧٨]) المصدر نفسه .

([٧٩]) المصدر نفسه .

([٨٠]) المصدر نفسه .

([٨١]) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثامن، العقد العادي الثاني، الجلسة العاشرة ، المنعقدة في ٢٦تشرين الثاني ١٩٥٧.

([٨٢]) المصدر نفسه .